EP

الأمم المتحدة

UNEP/EA.5/L.13

Distr.: Limited
27 January 2022

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الخامسة
نيروبي (مختلط)، 22-26 شباط/فبراير 2021
ومن 28 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس 2022*

مشروع قرار بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات**

نص مقدم من سويسرا

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

إذ تقر بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة مهدد بمجموعة من المخاطر البيئية المتصاعدة التي تعزز بعضها البعض، يرد وصفها في تقرير ''التصالح مع الطبيعة''، وأنه بالنظر إلى طبيعة التداخل بين تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي وتلوث الهواء والماء، فمن الضروري معالجة هذه المشاكل معاً،

وإذ تشدد مجدداً على الأهمية الشاملة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات للعديد من غايات وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالصحة، والروابط الوثيقة بتخفيف تغير المناخ والتكيف معه، وحماية التنوع البيولوجي،

وإذ تحيط علماً بقرار مجلس حقوق الإنسان الذي يقر بأن الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة حق من حقوق الإنسان المهمة من أجل التمتع بحقوق الإنسان[1]، *وإذ تقر* بأن العمل بشأن التلوث الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات أمر أساسي لتحقيق ذلك،

وإذ ترحب بالتقدم المحرز، من خلال عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة،

* وفقاً للمقررين اللذين اتُخذا في اجتماع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة المعقود في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 والاجتماع المشترك لمكتبي جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين المعقود في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، من المتوقع أن تُرفع الدورة الخامسة لجمعية البيئة في 23 شباط/فبراير 2021 وتُستأنف في اجتماع حضوري في شباط/فبراير 2022.

** هذه الوثيقة لم تُحرر رسمياً.

(1) A/HRC/48/L.23/Rev.1.

وإذ تعرب عن قلقها البالغ من أن المواد الكيميائية والنفايات لم تُدر حتى الآن بطرق تقلل الضرر الذي يلحق بصحة الإنسان والبيئة إلى أدنى حد، وتدرك أن استخدام المواد الكيميائية وكمية النفايات المتولدة سيشهدا زيادةً كبيرةً خلال السنوات القادمة،

وإذ تسلم بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وأكثر طموحاً من الجميع لإنشاء إطار عالمي فعال وشامل وتمكيني لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020، وتنفيذ خطوات عملية لتعزيز الإدارة السليمة،

واقتناعاً منها بضرورة معالجة القضايا العاجلة المثيرة للقلق التي حُدد أنها تحتاج إلى استجابة دولية منسقة، ولا سيما الرصاص والكادميوم والزرنيخ،

وإذ تراعي الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي تشمل إجراءات بشأن المواد الكيميائية والتلوث، إلى جانب إجراءات بشأن المناخ والطبيعة باعتبارها البرامج المواضيعية والتأسيسية والتمكينية الثلاثة المترابطة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،[2]

الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، والمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

وإذ تلاحظ مع القلق أن الغاية الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 – تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020[3] – لم يتحقق، وتلتزم بالحفاظ على تكامل خطة عام 2030 عن طريق زيادة الطموح وضمان العمل المستمر من خلال مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق هذه المقاصد في إطار زمني متسارع، بما يعكس الحاجة الملحة التي وردت في الخطة.

تدعو الحكومات والقطاع الخاص وبشكل خاص مصنعي ومستخدمي المواد الكيميائية، ومنظمات الصحة العامة والمنظمات البيئية غير الحكومية، والنقابات العمالية، والمؤسسات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى إلى وضع صك جديد يتسم بالشمولية والطموح لتعزيز ودعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020، بما في ذلك وسائل التنفيذ الفعالة، في الاجتماع الخامس للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى إيجاد طرق مبتكرة ومرنة لإحراز تقدم خلال الجائحة الحالية للوصول بالمفاوضات إلى نتيجة ناجحة.

تقر بضرورة مشاركة جميع أصحاب المصلحة والقطاعات ذات الصلة مشاركةً كاملةً في وضع الصك الجديد وتنفيذه، والحاجة إلى معالجة قضية إدارة المواد الكيميائية والنفايات بطريقة شاملة تعكس نهج دورة الحياة والحاجة إلى تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

تدعو جميع المنظمات المُمثلة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف إلى الاضطلاع بدور كامل في المشاورات الرامية إلى وضع الصك الجديد، وفي تنفيذه في المستقبل، بما يتماشى مع ولايات كل منها.

تطلب إلى المديرة التنفيذية أن تواصل وتعزز دعمها للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في التحضير للاجتماع الخامس للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، وأن تقدم دعم الأمانة الفعال لصك جديد يوافق عليه المؤتمر، رهناً بأي قرار يتخذه المؤتمر.

(2) UNEP/EA.5/3/Rev.1.

(3) الغاية 4 من الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة.

النهج المتكامل للتمويل، وتمديد مدة البرنامج الخاص لمرة واحدة

تؤكد من جديد صلة وأهمية النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وتشدد على أن المكونات الثلاثة للنهج المتكامل – التعميم، وإشراك الصناعات والتمويل الخارجي المخصص – يعزز بعضها البعض وجميعها مهم لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على جميع المستويات.

ترحب بالدور الهام الذي يضطلع به مرفق البيئة العالمية وتطلب إلى مجلس مرفق البيئة العالمية أن يواصل ويعزز دعمه للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، ولا سيما من خلال دوره كآلية مالية لاتفاقية استكهولم وفي إطار الآلية المالية لاتفاقية ميناماتا.

ترحب أيضاً بالدعم المستمر والمعزز المقدم من مرفق البيئة العالمية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020.

تشير إلى القرار 5/1 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة، الذي اعتمد اختصاصات البرنامج الخاص لدعم تعزيز المؤسسات على الصعيد الوطني لتعزيز تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، واتفاقية ميناماتا، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

ترحب بتقييم منتصف المدة الذي أجراه مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2019، والذي صنّف، من بين أمور أخرى، البرنامج الخاص على أنه ''مُرضٍ'' بوجه عام فيما يتعلق بأدائه حتى الآن.

تحيط علماً بالوثيقة التي أعدتها الأمانة وتصف القيمة المضافة المستقبلية للبرنامج الخاص.[4]

تلاحظ أيضاً توصية المجلس التنفيذي للبرنامج الخاص المعتمدة في اجتماعه السادس المُستأنف المعقود في أيلول/سبتمبر 2021 بتمديد مدة البرنامج لخمس سنوات، وإدراج النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020 في البرنامج.[5]

تلاحظ كذلك أن البرنامج الخاص يؤدي دوراً هاماً في دعم البلدان النامية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع منح الأولوية للبلدان الأقل قدرة، في إنشاء قدرات وطنية مستدامة على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، والحفاظ على هذه القدرات،

تشجع الحكومات القادرة على تعبئة، ومواصلة تعبئة، الموارد المالية للمساهمة في البرنامج الخاص، وكذلك القطاع الخاص بما في ذلك الصناعات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرون، على القيام بذلك،

تقرر تمديد مدة البرنامج الخاص لمدة خمس سنوات، وفقاً للفقرة 24 من الاختصاصات الواردة في القرار 5/1، وإدراج النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020 في البرنامج.

قضايا مثيرة للقلق

ترحب بالتقارير العديدة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة استجابة للطلبات المقدمة في الاجتماعين الثالث والرابع للجمعية، والتي تقدم مساهمة مهمة نحو الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.[6]

(4) https://www.unep.org/events/working-group-meeting/sixth-meetingexecutive-board-special-programme-support-institutional.

(5) https://www.unep.org/events/working-group-meeting/sixth-meetingexecutive-board-special-programme-support-institutional.

(6) متاحة على الرابط التالي: https://www.unep.org/resources/report/chemicals-andwaste-reports-unea-5.

تلاحظ بوجه خاص التقرير المعنون ''تقرير تقييمي بشأن القضايا المثيرة للقلق'' بشأن مواد أو مجموعات معينة من المواد تشير الأدلة الناشئة إلى أن لها مخاطر على صحة الإنسان والبيئة، وتلاحظ مع القلق أنه بالرغم من التقدم المُحرز، فإن الإجراءات العالمية لمعالجة هذه القضايا لم تكن كافية، *وتحث* جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على اتخاذ المزيد من الإجراءات لتقليل أو إزالة المخاطر المرتبطة بهذه القضايا المثيرة للقلق، بما في ذلك العمل الدولي المنسق والشامل.

تطلب على وجه الخصوص إلى المديرة التنفيذية أن تعد تقريراً يحدد ويقيّم الإجراءات الدولية الممكنة الرامية إلى معالجة القضايا المثيرة للقلق التي نوقشت في ''تقرير تقييمي بشأن القضايا المثيرة للقلق''، ولا سيما المخاطر الكبيرة التي يشكلها التلوث بالرصاص والكادميوم والزرنيخ، استناداً إلى التدابير والمبادرات القائمة، بالتشاور مع المنظمات والصكوك الدولية الأخرى، والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة.

تلاحظ أيضاً أن التقرير بشأن ''آثار مبيدات الآفات والأسمدة على البيئة والصحة، وسُبل تقليلها إلى أدنى حد'' يخلص إلى أن الآثار الضارة ستزداد ما لم يحدث تغيير جوهري، وتحث المنظمات الدولية والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على معالجة القضايا التي أُثيرت في هذا التقرير.

طلبات مقدمة إلى المديرة التنفيذية

تطلب إلى المديرة التنفيذية أن تعمل بشكل وثيق مع الأعضاء الآخرين في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، ومنظمات وصكوك الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، ومع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، لضمان التعاون والتنسيق الفعالين في تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

تطلب إلى المديرة التنفيذية مواصلة دعم تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم وميناماتا، ولا سيما من خلال تنفيذ الأنشطة التي تلتمس فيها مؤتمرات الأطراف في هذه الاتفاقيات دعمَ برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

تطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريراً إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها السادسة عن تنفيذ هذا القرار، وعن تنفيذ برنامج العمل فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات.